

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، ووضع اللاجئين والمشردين داخلياً. ويوجز هذا التقرير ما استجد من تطورات فيما يتعلق بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة) منذ تقريرى الأخير المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/359). كما أنه يوجز معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق معايير تنفيذ ولاية البعثة المبينة في تقريرى الأخير.

### ثانياً - معلومات مستكملة عن آخر التطورات

#### ألف - التطورات السياسية في تشاد

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرزت حكومة تشاد والمعارضة السياسية بعض التقدم في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأنجز التعداد العام للسكان في ٣٠ حزيران/يونيه. ونشرت البيانات، التي يشكل توافرها شرطاً مسبقاً لتسجيل الناخبين وتحديد الدوائر الانتخابية، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت النتائج مقبولة لدى أطراف اتفاق ١٣ آب/أغسطس كأساس مُرضٍ للتخطيط للانتخابات. وإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة وأحزاب المعارضة على أسماء أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة الـ ٣٠، الذين تم تعيينهم رسمياً بمرسوم رئاسي في ١٣ تموز/يوليه. وفي ١٦ تموز/يوليه، عين السيد غامي

نغارماحال، الأمين العام لاتحاد المعلمين، رئيسا للجنة الانتخابية بتوافق الآراء فيما بين الأعضاء.

٣ - وفي ١٦ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية تشريعا جديدا بشأن الأحزاب السياسية. ومع ذلك، احتج تحالف الأحزاب السياسية من أجل الدفاع عن الدستور المنتمي للمعارضة أن حكما قد حُذف من المشروع الأولي الذي أقره أعضاء لجنة المتابعة لاتفاق ١٣ آب/أغسطس، يحول دون انتقال برلماني منتخب من حزب إلى حزب آخر. وقد تم حل الخلاف بعد أن أكد رئيس الوزراء مجددا التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس بالكامل. وفي ٢٤ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية في نهاية المطاف قانونا أساسيا يحدد العلاقات بين الأحزاب السياسية وأعضائها المنتخبين، الذي تضمن فرض حظر على الأعضاء المنتخبين يمنعه من تغيير عضويتهم في حزب سياسي خلال الولاية الانتخابية. وقد أصدر الرئيس إدريس ديبي، رئيس الجمهورية، هذا القانون في ٣١ آب/أغسطس.

٤ - ويشكل اعتماد التشريعات الرئيسية وإنشاء اللجنة الانتخابية خطوات مهمة نحو إجراء الانتخابات في تشاد. ومع ذلك، لا تزال البيئة السياسية يشوبها الضعف بسبب عدم وجود حل شامل للتزاع مع الجماعات المسلحة في شرق البلاد وعدم إحراز تقدم في مجال الإصلاحات الأعم للحكم. وقد تباطأ تنفيذ الفصل ٤ من اتفاق ١٣ آب/أغسطس بشأن نزع السلاح وعدم تسييس إدارة السلطة القضائية والقوات المسلحة وإصلاحهما. وإضافة إلى ذلك، لم يتفق الحزب الحاكم والمعارضة بعد على طرائق عملية تسجيل الناخبين.

٥ - وبناء على طلب اللجنة الانتخابية، أرسلت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات إلى نجامينا في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعقدت البعثة اجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الانتخابية، ولجنة المتابعة، والمجتمع المدني، وزعماء الأحزاب السياسية، وغير ذلك من الشركاء، وتقوم حاليا بوضع الصيغة النهائية لتقريرها.

٦ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، وقعت حكومة تشاد والحركة الوطنية، وهو ائتلاف من ثلاث جماعات متمردة تشادية بقيادة أحمد حسب الله صبيان، اتفاق سلام في طرابلس. وينص الاتفاق، الذي رعته حكومة الجماهيرية العربية الليبية، على إنهاء الأعمال العدائية، وعودة الحركة الوطنية إلى تشاد، ودمج مقاتليها في الجيش أو الخدمة المدنية، ومشاركة الحركة في الحياة السياسية الوطنية. وقد وردت أنباء تفيد أن ما يقرب من ١ ٥٠٠ مقاتل مرتبطين بالجماعات المسلحة التشادية قد تخلوا عن أسلحتهم وعادوا إلى تشاد خلال شهري

آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ومع ذلك، لا يزال ائتلاف اتحاد قوى المقاومة، الذي هاجم الأراضي التشادية في ٤ أيار/مايو، خارج إطار أي اتفاق للسلام.

٧ - وفي ١٩ آب/أغسطس، عاد غوكوبي عويدي، رئيس تشاد السابق، إلى نجامينا بعد ٢٠ عاما قضاها في منفى في الجزائر. وأعلن، عقب اجتماع مع الرئيس ديبي، أنه ليست لديه طموحات سياسية وسيجري محادثات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قادة المعارضة وممثلي المجتمع المدني، للمساعدة في تشجيع إحلال السلام المستدام في البلد.

## باء - الأمن

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت الحالة الأمنية في شرق تشاد، ويرجع ذلك جزئيا لموسم الأمطار، الذي أعاق الحركة على الطرق وأوقف عمليات التسلل عبر الحدود وساهم في حدوث انخفاض كبير في حوادث قطع الطرق وغيرها من الحوادث الأمنية. وفي الوقت نفسه، ساهم تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمفرزة الأمنية المتكاملة والشرطة الوطنية والدرك في زيادة عمليات الشرطة في شرق تشاد. وخلال هذه الفترة، استعيدت ٨ سيارات من أصل ١٧ سيارة مختطفة تملكها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وذلك أساسا من جانب المفرزة الأمنية المتكاملة. كما ساهمت المفرزة في حل عدة عصابات إجرامية في أبيشييه وقوز بيضا، من خلال إلقاء القبض على ١٢ من زعماء وأفراد العصابات المعروفين.

٩ - ومع ذلك، وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير حادثان أمنيان فظيعان بوجه خاص، استهدفا القائمين على مساعدة الجهود الإنسانية. ففي ٣ آب/أغسطس، احتطف موظفان بمنظمة أطباء بلا حدود/هولندا، أحدهما موظف وطني والآخر دولي، تحت تهديد السلاح في آدي (٧٠ كم شمال شرقي قوز بيضا، على الحدود مع السودان)، وقام الخاطفون بنقلهما عبر الحدود إلى دارفور. وتمكن الموظف المحلي من الفرار بعد يومين من الأسر. وأطلق سراح موظف الشؤون الإنسانية الدولي في ١ أيلول/سبتمبر بعد ثلاثة أسابيع من الوساطة من جانب السلطات التقليدية والمحلية على كلا جانبي الحدود. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، تعرض موظف بالبعثة لكمين في بلدة فارشاننا، بالقرب من مخيم البعثة، على أيدي خمسة من قطاع الطرق المسلحين. وأطلق اللصوص أعيرة نارية على مركبة الأمم المتحدة، التي انقلبت مما أدى إلى إصابة الموظف.

## جيم - العلاقات بين تشاد والسودان

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التوتر بين تشاد والسودان مرتفعاً ولم يحرز أي تقدم نحو تنفيذ التزامات داكار أو الدوحة التي تعهد بها البلدان. وفي ١٦ تموز/يوليه، وردت تقارير تفيد أن القنابل التي أسقطتها الطائرات التشادية أصابت مواقع في محيط أم دخن، وهي بلدة في غرب دارفور قرب الحدود التشادية. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من هذه التقارير. ورغم سلسلة من التصريحات العلنية السلبية من كلا الجانبين، لا تزال سفارتا البلدين مفتوحتين. وقد تواصلت أيضاً الجهود التي تبذلها الجماهيرية العربية الليبية ومصر وقطر للجمع بين حكومتي تشاد والسودان.

## دال - التطورات في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقرت الحالة الأمنية في منطقة فاكاغا بشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لكنها ظلت لا يمكن التنبؤ بها وتميزت بحدوث اشتباكات عرقية متفرقة. وفي أعقاب هجمات شنتها في حزيران/يونيه ميليشيات عرقية ضد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع في بيراو، انسحب مقاتلو اتحاد القوات الديمقراطية من البلدة كجزء من اتفاق توسطت فيه الحكومة. وفي حين أن بعض أفراد السكان المحليين قد عادوا الآن إلى البلدة، ما زال معظمهم متردداً في العودة بشكل دائم. وفي أوائل آب/أغسطس، شنت مقاتلو جماعة كارا ثلاث غارات على قرى ديلمبي وسيرغوبو وتالا (٥٠ كم إلى الجنوب من بيراو). ورد اتحاد القوى الديمقراطية بشن هجمات انتقامية ضد سكان أوانجا بمنطقة كارا، حيث نهب المخزون الغذائي للمنظمات غير الحكومية.

١٢ - وفي الوقت نفسه، بذلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهوداً إضافية تهدف إلى استعادة سلطتها في المنطقة وتعزيز الحوار بين الطوائف. وفي أوائل آب/أغسطس، كان لتعيين محافظ جديد ونائبه ووصولهما إلى بيراو أثر إيجابي. كما ساهم موسم الأمطار وتعذر المرور على محاور الطرق الرئيسية في استقرار الوضع. ومع ذلك، ظلت المصادر الأساسية لانعدام الأمن قائمة، بما في ذلك التوترات بين الجماعات العرقية، وضعف مؤسسات الدولة. ولم يبدأ بعد تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في حين أن وجود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المنطقة محدوداً. وفي ١٣ آب/أغسطس، أطلق الرئيس فرانسوا بوزيزي حملة للتوعية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء البلاد، مما يشكل تطوراً مشجعاً.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوات العسكرية للبعثة دوريات مكثفة في بيراو والمناطق المجاورة لها لطمأنة السكان المحليين ومساعدة السلطات المدنية. كما قامت القوات أيضا بتوسيع نطاق وجودها الحالي والمتوقع في سام أواندجا، في منطقة كوتو العليا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، بدأت عملية "العقرب" في سام أواندجا لتوفير الأمن لعمليات برنامج الأغذية العالمي، وكذلك لموظفي مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية. وابتشر حاليا في القطاع، ٢٨٧ فردا، من القوام المأذون به البالغ ٣٠٠ جندي، وتتمثل ولايتهم في المساهمة في إقامة بيئة أكثر أمنا، وتنفيذ عمليات محدودة لانتشال المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية المعرضين للخطر، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومعداتها.

## هاء - الحالة الإنسانية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الإنسانية الاستجابة للأزمة المندلعة في شرق تشاد، حيث وفرت معونة لعدد ٢٥٤ ٠٠٠ لاجئ سوداني في ١٢ مخيما، و ٧٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في ١١ مخيما، و ١٧١ ٠٠٠ من المشردين داخليا في ٣٨ موقعا، فضلا عن ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ فرد من سكان البلد المضيف المتضررين من النزاع. ومع توسع قوات البعثة، ساهمت أنشطتها العسكرية في تعزيز مظلة أمنية وإيجاد استجابة أكثر تكاملا للحالة الأمنية في منطقة العمليات. ومع ذلك، ما زالت الأعمال الإجرامية تقيّد حيز العمل الإنساني في شرق تشاد. ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، أبلغ عن ١٩٢ هجمة على العاملين في الأنشطة الإنسانية.

١٥ - ونتيجة لموسم الأمطار، لم تلاحظ عمليات عودة تذكّر للاجئين والمشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقبل بداية موسم الأمطار، عاد نحو ٢٠ ٧٠٠ من المشردين داخليا إلى قراهم في كوكو وتيرو ومارينا ولوبوتيك، في منطقة سيلا. ووفرت المنظمات الإنسانية المساعدة للعائدين، وتقوم حاليا بتقييم مدى استدامة العودة قبل الشروع في أنشطة الإنعاش المبكر. ومع ذلك، فإن إعادة الطوعية والمستدامة للاجئين إلى مواطنهم لا يزال يعرقلها عدم الاستقرار في دارفور وشرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد وضع وجود اللاجئين والمشردين داخليا على مدى عدة سنوات ضغوطا إضافية على الموارد المحدودة المتاحة للمجتمعات المضيفة.

١٦ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أكدت حكومة تشاد قرارها بنقل مخيم أوري كاسوني للاجئين إلى موقع يبعد مسافة ٥٠ كم على الأقل داخل الأراضي التشادية، متعلقة بالفوضى المنتشرة داخل المخيم. ويزعم أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتجنيّد الجنود الأطفال منتشرا داخل المخيم الذي يقع في منطقة غير آمنة شمال منطقة باهية لا تبعدان إلا ٧ كم

عن الحدود السودانية. ومنحت الحكومة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا قياديا في تخطيط عملية نقل المخيم، وتنسيقها في تعاون وثيق مع السلطات الحكومية والبعثة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٧ - وفي منطقة سلامات جنوبي تشاد، لا يزال ٦٣٥ ١٦ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى يقيمون في ستة مخيمات في منطقتي الدح وهارازي، في أعقاب اشتباكات بين جماعة المؤتمر الوطني من أجل العدالة والسلام، وهي جماعة عرقية متمردة من طائفة الرونغا، والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وخلال موسم الأمطار، وفرت البعثة الدعم اللوجستي والأمني للوكالات الإنسانية لتيسير الوصول إلى هذه المناطق النائية. وفي الوقت نفسه، يقدر أن ما بين ١٠ ٠٠٠ إلى ١٤ ٠٠٠ مشرد داخليا، في منطقة فاكاغا في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، يعيشون في ظروف خطيرة في المناطق المحيطة ببيراو، ومعظمهم مشردين منذ بداية عام ٢٠٠٩.

### ثالثا - نشر قوة الأمم المتحدة

١٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر كان القوام الإجمالي لقوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ٦٦٥ ٢ فردا، أي ٥١ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٢٥ ٥ فردا. ويشمل هذا العدد ١٤٢ من ضباط الأركان، و ٢٠ من ضباط الاتصال العسكريين و ٢ ٥٠٣ من جنود الوحدات المشكلة. ومنذ تقديم تقريره السابق، لم يزد قوام القوة زيادة كبيرة لعدم وصول الجزء الأكبر من الوحدات القتالية ووحدات الدعم التمكينية المشكلة بعد. ويعزى ذلك أساسا إلى حالات تأخير المشتريات التي تعرضت لها البلدان المساهمة بقوات جديدة. ولا يزال الافتقار إلى الوحدات التمكينية للقوة في مسرح العمليات، وعلى وجه التحديد الكتيبة الاحتياطية للقوة، وأفرقة الإجلاء الطبي الجوي ووحدات الإشارة والمهندسين، يعوق أيضا تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نفذت القوة سلسلة من العمليات البارزة لردع الأعمال الإجرامية وأعمال قطاع الطرق وتوفير مظلة أمنية للأنشطة الإنسانية. ونُفذت بعض هذه العمليات باستخدام طائرات الهليكوبتر ليصبح من الممكن الوصول إلى المواقع البعيدة أو التي لا يمكن الوصول إليها برا، بما فيها الدح، وهارازي وسام أوإنجا (في جمهورية أفريقيا الوسطى) وقد مكنت هذه العمليات القوة من تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة توفير المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها خلال موسم الأمطار.

## رابعاً - معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة ألف - توفير الدعم للمفرزة الأمنية المتكاملة

٢٠ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان قوام المفرزة الأمنية المتكاملة (المفرزة) ٨٠٦ فرداً من العدد الذي جرى نشره في البداية وقدره ٨٥٠ فرداً. وقد استقال ثلاثة وثلاثون ضابطاً، وفُصل خمسة بسبب إجراءات تأديبية ولقي ستة مصرعهم في تبادل لإطلاق النار أو في حوادث سيارات. ومن أجل الحفاظ على الحد الأقصى للقوام والبدء في استبدال أفراد المفرزة الذين يتولون الخدمة في الشرق، شرعت البعثة في تدريب ١٥٠ من الأفراد الجدد وطلبت إلى الحكومة تسمية مرشحين للاشتراك في عملية الاختيار التنافسية. وجرى تمديد فترة التدريب لأفراد المفرزة الجدد من أربعة أسابيع إلى ثمانية أسابيع بغية تعزيز تقييد الوحدة بالأصول المهنية، وفقاً لتوصية بعثة التقييم التي زارت تشاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض واصل أكثر من ٢٤٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة من ٢٠ بلداً، من بينهم ٢٦ امرأة القيام بتوجيه ورصد أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة وإسداء المشورة إليهم. وواصل ضباط الشرطة الدوليين أولئك دعم المفرزة في القيام بأعمال الشرطة في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد والقيام بدوريات راكبة وراجلة حول المدن الرئيسية في شرق تشاد. ووفرت البعثة أيضاً الدعم لقيام الشرطة الوطنية التشادية بتجنيد ٢٥٠ من ضابطات الشرطة بهدف تحسين التوازن الجنساني لقوة الشرطة الوطنية. وتلقت سلطات الشرطة التشادية ١٢٠٠ طلب لشغل الـ ٢٥٠ وظيفة.

٢٢ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ قامت المفرزة الأمنية المتكاملة بدوريات بلغت ٣٦١١ دورية و ١٣٩٢ من عمليات الحراسة الأمنية، لفائدة الجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية بصفة رئيسية. وألقت القبض على ٣٠٢ فرداً تورطوا في جرائم وأفعال جرمية مختلفة، وصادرت ٢٨ قطعة سلاح واستعادت ٢٧ مركبة كانت قد سُرقت من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وسجلت المفرزة أيضاً عدة حالات لتسرب أفراد مسلحين إلى داخل مخيمات اللاجئين، وسعت لاحتواء هذا الخطر عن طريق إقامة نقاط تفتيش أمنية حول المخيمات. وألقت المفرزة خلال أشهر تموز/يوليه، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، القبض على ١٢٠ من مرتكبي الأفعال الإجرامية، واستعادت ست مركبات كانت قد سُرقت من منظمات إنسانية واتخذت الإجراءات اللازمة بشأن ٢٠٧ قضية جنائية، بما فيها ٦٣ من قضايا النهب المسلح. ونتيجة لذلك، تزايد على نحو مطرد وعي الجمهور العام بدور المفرزة والثقة بها.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير سجلت البعثة عدة حالات من عدم الانضباط بين أفراد المفزة، بما فيها حالات الاستخدام غير المأذون به للأسلحة النارية وإساءة استعمال الكحول. وجرى التحقيق بشكل كامل في جميع الحوادث واتخذت قيادة المفزة الإجراءات المناسبة ضد أفراد المفزة المتورطين فيها.

٢٤ - وفي تموز/يوليه تلقت المفزة أسلحة إضافية من الحكومة. بيد أن أفراد المفزة لا زالوا يواجهون مخاطر في أثناء توفير الحراسة الأمنية للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. وقد وقع حادث خطير في ٨ تموز/يوليه في المنطقة الواقعة بين قريضة ومخيم ميلي للاجئين، عندما تعرض خمسة من ضباط المفزة الذين كانوا يوفر الحراسة الأمنية لسيارة إسعاف تابعة لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لهجوم من رجال مدحجين بأسلحة كثيرة. وجرح جميع الضباط الخمسة وكانت إصابة أحدهم خطيرة. وبناء على ذلك، طلبت قيادة المفزة المزيد من المعدات، بما فيها سترات واقية من الشظايا وخوذات.

٢٥ - وحتى تاريخه، تلقى الصندوق الاستئماني الذي يدعم المفزة مبلغ ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقارنة باحتياجات ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ البالغ قدرها ٢٥,٥ مليون دولار. وبسداد المتوقع لتبرعين معلنين يبلغ مجموعهما ١,٥ مليون دولار سيبلغ مجموع المساهمات قريبا ٢٥,٥ مليون دولار. وبالنسبة لعام ٢٠١٠، تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لدعم المفزة، فضلا عن برامج البعثة الجديدة لدعم قطاعي العدالة والسجون في شرق تشاد، ٢١,٧ مليون دولار. وفي هذا الصدد، نظمت البعثة، بالاشتراك مع حكومة تشاد والمفوضية الأوروبية، اجتماعا للمانحين عُقد في بروكسل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعلنت كل من فرنسا، ولكسمبرغ، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية عن تبرعات سخية بلغ مجموعها زهاء ١٤,٥ مليون دولار.

## باء - العدالة والسجون

٢٦ - واصل خبراء الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير الدعم فيما يتعلق بسير العمل في المحاكم العاملة في شرق تشاد. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أكملت المحكمة الجنائية في أبشيه، وبدعم من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دورة قضائية استمرت ستة أسابيع حيث بنت في ٤٢ قضية جنائية. وجرت محاكمة ما مجموعه ١٠٧ متهما، مثلهم محام للدفاع، مع صدور أحكام بالسجن تتراوح بين خمسة أعوام والسجن المؤبد. ووفرت البعثة أيضا دعما تقنيا لجلسات الاستماع التي عقدتها المحكمة المتنقلة التابعة للمحكمة الابتدائية في قوز بيضا وفارشانا، بما في



ذلك إعداد وثائق المحكمة. وجرى خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس إصلاح مرافق المحكمة في كل من إريبا وقوز بيضا والدح وتزويدها بالمعدات بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي.

٢٧ - واصل موظفو الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا وضع برامج أعم لبناء القدرات وتوفير الدعم التقني للقطاع القضائي في شرق تشاد. وواصلت البعثة أيضا عقد دورات تدريبية أثناء الخدمة لعناصر المفزة بشأن قواعد القانون الجنائي وإجراءاته، وأساليب التحقيق القضائي. وساعدت البعثة أيضا في إقامة الحوار بين قوات الأمن والشرطة بما فيها المفزة ومكتب المدعي العام. وفي تموز/يوليه التزمت حكومة ألمانيا بتمويل مشروع أعدته البعثة والبرنامج الإنمائي لدعم تدريب القضاة وغيرهم من مسؤولي الإدارة العامة الذين يؤدون مهام قاضي الصلح. واتفقت نقابة المحامين الكنديين والبرنامج الإنمائي في آب/أغسطس على بارامترات مشروع للمعونة القانونية. ويهدف المشروع إلى بناء القدرات وتوفير التعاون التقني في مجال الإصلاح التشريعي، وإنشاء دار للمحاميين "Maison des Avocats" في أبيشيه وتنظيم مراكز قانونية لتوفير المعونة القانونية والمساعدة القضائية للفئات الضعيفة من السكان.

٢٨ - وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانونين يهدفان إلى إنشاء دائرة سجون تنقيد بالأصول المهنية في تشاد وذلك بدعم تقني ولوجستي من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشارك ممثلون عن الوزارات التشادية الرئيسية، بما فيها وزارة العدل والداخلية في حلقة عمل ومناقشات تستهدف التحقق من صحة مشروع القانونين تلاهما وضع الصيغة النهائية للمشروعين، اللذين قُدا إلى البرلمان. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة توفير الدعم لعملية التدريب والتطوير المهني لمسؤولي السجون الوطنيين، بما في ذلك التدريب أثناء الخدمة بشأن اتباع نهج حقوق الإنسان في إدارة السجون، وأفضل الممارسات، وتطوير السجون. وأتمت البعثة أيضا إعداد الوحدات التدريبية المتعلقة بالتعيين والتدريب قيد التنفيذ لموظفي السجون التشاديين، وسيجري تنفيذها بمجرد توافر الأموال عن طريق الصندوق الاستئماني للبعثة.

٢٩ - ولكي يتسنى تحسين الهيكل الأساسي للسجون، واصلت البعثة تنفيذ مشروعات لتعزيز الأمن والأحوال المعيشية للتريالات في سجن أبيشيه وإعادة بناء سجن إريبا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة، من قبيل انعدام الغذاء وحالات النقص المتكرر للمياه. وما زال الهروب المتكرر للسجناء من مرافق السجن في شرق تشاد مدعاة للقلق، ويعزى ذلك جزئيا إلى ضعف السياج والتدريب الأمنيين.

## جيم - حقوق الإنسان

٣٠ - قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالعديد من زيارات التحقيق والرصد لمخيمات اللاجئين البالغ عددها ١٢ ومواقع المشردين داخليا التي يبلغ عددها ١٣ موقعا في شرق تشاد. ووثقت البعثة ١٧ حالة من حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما فيها حالات اغتصاب وحالات زواج قسري مبكر. وكان خمسة من ضحايا الاغتصاب من القصر من أعمار تتراوح بين ٩ و ١٧ عاما. ووثقت البعثة خلال شهر تموز/يوليه العديد من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، بما فيها ٣ حالات في مخيم إريديمي، و ١٠ في موقع غورونكون للمشردين داخليا و ٨ في موقع كويغو للمشردين داخليا. وقد أدت التعقيدات الناشئة عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى إلى وفاة طفلة يبلغ عمرها ٩ سنوات في موقع كولوما للمشردين داخليا.

٣١ - وفي ضوء هذه الحالات شرعت البعثة في القيام بحملات توعية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وحالات الزواج القسري، موجهة لمجتمعات المشردين داخليا واللاجئين فضلا عن السلطات المحلية. وكنتيجة لذلك بدأ الدرك تحقيقات جنائية في ثلاث حالات اغتصاب بعد أن ألقت المفرزة القبض على مرتكبي الجريمة وإحالتهم إلى القاضي الجزائي.

٣٢ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ملاحظة عدم الامتثال للحد الأقصى القانوني لفترة الاحتجاز الاحتياطي الأولي على أيدي ضباط الشرطة المحلية وقدره ٤٨ ساعة. وقد سُجلت أكثر من ٢٠ حالة للاحتجاز رهن المحاكمة لمدة طويلة. وفي زنازين الاحتجاز التابعة لشرطة الدرك في قوز بيضا، ظل المحتجزون فيها لفترة بلغت ٥٥ يوما دون أن يُعرضوا على قاضي تحقيق، في حين ظل التلقاء في السجون في إرييا وادرية لعدة أشهر دون أن توجه إليهم تهمة، ويعزى ذلك إلى عدم وجود موظفين قضائيين. وواصلت البعثة دعوة السلطات القضائية للقيام بشكل عاجل بمتابعة حالات الاحتجاز التعسفي والاحتجاز رهن المحاكمة لفترات طويلة، التي تنتج بشكل رئيسي من محدودية وجود السلطات القضائية وضعف قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون.

٣٣ - ووفرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعم التقني أيضا إلى وزارة حقوق الإنسان لتنظيم منتدى وطني لحقوق الإنسان من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وسيحضر المنتدى مسؤولو الحكومتين الإقليمية والقومية؛ ومنظمات المجتمع المدني وممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وسيكون بمثابة قاعدة لوضع تفاصيل خطة عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان.

## دال - حماية الطفل

٣٤ - وثقت البعثة خلال زيارات الرصد إلى مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا التي سلفت الإشارة إليها، حالات ادعي فيها قيام جماعة حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور بتجنيد الأطفال. وعلى وجه الخصوص، أجرت البعثة في يومي ١١ و ١٤ آب/ أغسطس تحقيقا بشأن التقارير التي أفادت باختفاء ثمانية من القصر من مخيم اللاجئين في بريدجينغ وقاصر وحيد من مخيم فارشانا. وقد أبلغت البعثة أثناء العديد من الزيارات والمناقشات مع العديد من المصادر داخل المخيمين، أن حركة العدل والمساواة قد جندت الأطفال وجرى نقلهم إلى السودان أو إلى مقاطعة أم جرس في شمال شرق تشاد. وجرى أيضا تحديد الشخص الذي يسر عملية التجنيد.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بذل الحكومة جهودا لتوعية الأفراد العسكريين والقادة الميدانيين بشأن التزامات تشاد الدولية فيما يتعلق بتجنيد الأطفال. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس، قادت حكومة تشاد بعثة للتحقق والتوعية إلى المراكز والثكنات العسكرية في أبيشييه، ونجامينا وكوندول. وشارك في البعثة أيضا كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام الفريق بالتفتيش على الثكنات، ومراكز التدريب العسكرية ومراكز المرور العابر للجماعات المتمردة المسلحة التي تنضم للقوات المسلحة وقام بتوعية زهاء ٨٠٠ من الأفراد العسكريين وقادتهم بشأن تجنيد الأطفال.

٣٦ - وواصلت البعثة واليونيسيف الرئاسة المشتركة لفرقة العمل التشادية المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وواصل أعضاء فرقة العمل، بما فيهم البعثة، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج الإنمائي القيام بزيارات التحقق إلى مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا وتوفير الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل القضاء على تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال. وأتمت البعثة في أواخر آب/أغسطس مشروعا لدعم إصلاح مركز المرور العابر والتوجيه في أبيشييه حيث يقيم الأطفال الجنود المسرّحين قبل لم شملهم مع أسرهم.

## هاء - الشؤون الجنسانية

٣٧ - إضافة إلى حملات التوعية المستمرة، أعدت البعثة وشركاؤها في هذا الميدان أيضا حملة مكثفة بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني لبيدأ تنفيذها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تشمل توعية المنتفعين وتدريب موفري الخدمات. وأبدت السلطات التشادية الرغبة في المشاركة الكاملة في الحملة وعمليات

مكافحة العنف الجنسي. وعقدت البعثة أيضاً حلقتي عمل بشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، من أجل تشجيع مشاركة المرأة في عملية السلام. وكان من بين المشاركين نساء وبنات من مجتمعات السكان المحليين، من قبيل فارشانان وإريبا، فضلاً عن مواقع اللاجئين والمشردين داخليا.

## واو - الشؤون المدنية

٣٨ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم المصالحة المحلية والحوار بين الطوائف في شرق تشاد. وفي معظم أنحاء الشرق اشتدت في السنوات الأخيرة كثافة التوترات والمنازعات القبلية الدفينة بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل الناشئة عن التنافس على الموارد الشحيحة، وذلك من جراء تشرد السكان وانتشار الأسلحة. وازداد تفاقم الحالة بسبب ضعف سيادة القانون في شرق تشاد، واهيار الآليات التقليدية لحل النزاعات، واستغلال النزاعات لأغراض سياسية وعسكرية منذ نشوب أزمة دارفور في عام ٢٠٠٣. ويشكل النزاع بين جماعتي الزغاوة والتاما في مقاطعة دار تاما بمنطقة وادي فيرا واحدا من أخطر النزاعات وأشدها تسييسا. وثمة نزاعات أصغر نطاقا في مناطق أخرى، منها أواداي ودار سيلا، حيث تركز البعثة معظم جهود المصالحة المحلية التي تبذلها.

٣٩ - وفي منطقة أواداي، التي تضم طوائف متنوعة كثيرة، سعت البعثة وزعماء الطوائف المحليين إلى بناء الثقة، أثناء الفترة قيد الاستعراض، بإيفاد ست بعثات مشتركة إلى أربع قرى، وتنظيم منتديات عامة لممثلي الطوائف، وإنشاء لجان مصالحة ترأسها السلطات التقليدية والإدارية. وفي إقليم أسونغا، أنهت اتفاقات رسمية بين زعماء الطوائف في غدالوغا، وميتا، وكاوا الخصومات فيما بين الطوائف الطائفية في تلك القرى. وفي تموز/يوليه، قامت السلطات المحلية في أسونغا، بدعم من البعثة، بتيسير حوار بين زعماء طائفتي الزغاوة والأسونغوري الذين تعهدوا بإهاء منازعاتهم. وأسفر ذلك عن عودة بعض أفراد جماعة الأسونغوري بصفة مؤقتة إلى مواطنهم الأصلية لزراعة حقولهم. وفي آب/أغسطس، بذلت أيضا جهود مصالحة في منطقة كاوا شاركت فيها طوائف الأسونغوري والزغاوة والمساليات والغوران. وشجعت البعثة السلطات المحلية على إنشاء آليات متابعة وعلى رصد تنفيذ هذه الاتفاقات.

٤٠ - وتضم منطقة دار سيلا إثنيات كثيرة، منها جماعات عربية وغير عربية، ويستوطنها نحو ٩٦ في المائة من المشردين التشاديين. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وفرت البعثة الدعم للمحافظ والسلطات التقليدية فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل معني بالحوار بين الطوائف يضم

الأطراف المحلية التشادية صاحبة المصلحة وممثلي الأمم المتحدة. كما وفرت البعثة محارث متينة لمساندة العائدين في دار سيلا في زراعة الحبوب على نطاق واسع.

٤١ - وفي منطقة وادي فيرا، وردت تقارير تفيد بأن التوترات بسبب استخدام الأراضي قد ازدادت بين اللاجئيين والطائفة المضيفة لهم في ميلي بالقرب من غيريدا. وتشكل منطقة غيريدا/بيراك واحدة من أكثر مناطق عمليات البعثة معاناة من التوترات والمشاكل، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى وجود نزاعات لم تحل بين الجماعتين الإثنتين السائدتين فيها. وما زالت البعثة تسعى للحصول على دعم السلطات المحلية من أجل أن تبدأ جهود المصالحة في غيريدا. وفي إيريبا، أنشأت البعثة مشروعاً لزراعة الخضر يشمل تهيئة الأرض وتوفير الأدوات والبرامج التدريبية، لخفض حدة التوترات بين السكان المحليين واللاجئيين.

### زاي - فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

٤٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعميم التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنشطة البعثة. وقد جرت توعية ٣٠٤ من أفراد البعثة، تطوع منهم ١٢٧ للخضوع للفحوص التي تكشف عن وجود الفيروس. ونظمت البعثة وإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، في ٢٩ تموز/يوليه بمخيم المشردين داخليا في قوز بيضا، دورات توعية عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ركزت على العواقب الطبية لهذه الممارسة وإمكان تسببها في نقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد حضر هذه الدورات ما مجموعه ٢٤٣ مشاركا. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ آب/أغسطس، قامت أيضا البعثة، بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"فد أواداي الصحي"، بتيسير حلقة عمل عن منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وذلك في حجر حديد بمنطقة أواداي. وحضر الحلقة ٢٢ مشاركا، معظمهم من الأخصائيين الصحيين العاملين في مؤسسات حكومية وفي منظمات غير حكومية.

### حاء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٣ - منذ القتال الذي دار بين القوات المسلحة التشادية وجماعات المعارضة المسلحة التشادية في أيار/مايو ٢٠٠٩، أزيلت إلى حد كبير الذخائر غير المنفجرة من المناطق المتضررة. ولكن ما زال ثمة خطر حسيم على المدنيين في منطقة العمليات بأسرها من مخلفات الحرب من القتال الذي استمر عدة سنوات. وأثناء هذه الفترة، واصلت البعثة وشركاؤها في الإجراءات المتعلقة بالألغام بذل جهود للتوعية ولتدمير الذخائر غير المنفجرة، وقاموا بتدمير ما مجموعه ٦٩ قطعة لذخيرة غير المنفجرة، منها ١٩ في قطاع الشمال، و ٣٠ في قطاع

الوسط، و ٢٠ في قطاع الجنوب. وإضافة إلى ذلك، نُفذت ٩ حملات للتوعية بالألغام في المدارس وعدة مراكز مجتمعية. وأثناء الفترة، قامت الشركة التي تعاقدت معها البعثة، وهي شركة "ماين تيك إنترناشيونال"، بالتنسيق مع المركز الوطني لإزالة الألغام، بتوظيف ٥٩ موظفا وطنيا لإزالة الألغام، لدعم إنشاء مراكز إقليمية لأنشطة إزالة الألغام. ووفرت البعثة الدعم لتدريب القائمين بإزالة الألغام ووفرت دعما لوجستيا، وأنشطة الاتصال والتعاون مع المسؤولين الإقليميين للبعثة ضمانا للكفاءة في فترة الانتقال. ومن خلال شركة "ماين تيك"، نُشرت ثلاثة أفرقة للتحقق وإزالة الألغام من الطرق في إيرييا وفرشانا وقوز بيضا، ونشر فريق للاستجابة السريعة في أبيشيه.

## خامسا - دعم البعثة

٤٤ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المناقشات بشأن مشروع تعديل اتفاق مركز البعثة كي يشمل عنصرها العسكري، وقُدّم المشروع إلى الحكومة لتوقيعه في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي الوقت الحالي ينطبق بصفة مؤقتة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩)، اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ من أجل تكملة الاتفاقين القائمين. وكما أبلغت الرئيس ديسي أثناء اجتماع عقد بنيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فإن الضرائب والرسوم التي تقترح حكومة تشاد فرضها على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لا تتسق مع اتفاق مركز البعثة القائم المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ ومع الاتفاقية المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وقد تعهد الرئيس بأن تنتهي حكومته من المفاوضات وتوقع التعديل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٤٥ - ومنذ تقرير الأخير، استمر العمل في توسيع المخيمات المقامة في أبيشيه، وقوز بيضا، وفرشانا، وإيرييا، وفي قاعدة اللوجستيات بنجامينا. كما كُلف أحد المقاولين بإتمام هئية المواقع وبناء الأسبحة الأمنية للمخيمات الجديدة في باهيه، وغريدا، وكوكو أنغارانا. وستشيد البعثة وحدات المكاتب والإقامة في تلك المواقع. واستمر تركيب البنى السابقة التجهيز المخصصة لإقامة المفزة الأمنية المتكاملة في الميدان، ومن المقرر أن ينتهي تركيبها بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذه الأثناء، شرعت البعثة أيضا في إنشاء مدرجين في مطاري نجamina وأبيشيه، وفقا لاتفاق معقود مع حكومة تشاد بشأن نقل المواقع والهيكمل الأساسي. وقد اتفقت البعثة مع السلطات التشادية على تصميم المدرجين وموقعهما.

٤٦ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر، شرعت البعثة في تنفيذ مشروع لحفر آبار للمياه في شرق تشاد، مستعينة بما قدمته النرويج من عاملين ومعدات. وقد أصبح النقص الشديد

للمياه في المنطقة يشكل تحديا خطيرا، بما في ذلك لتوفير مياه الشرب للمفرزة الأمنية المتكاملة. وتتكون المرحلة الأولى من المشروع من إجراء مسح هيدرولوجي في منطقة البعثة، وتعكف البعثة، بالاقتران مع ذلك، على وضع تدابير لحفظ المياه لكل مخيمات البعثة. وفي الوقت نفسه عُوّلت المشاكل المتعلقة بإمدادات الوقود بعد الاضطراب الذي اعترها في وقت سابق من العام.

٤٧ - وفي أيلول/سبتمبر، جرى تجهيز نظام متكامل للاتصالات اللاسلكية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لربط العنصرين العسكري والمدني للبعثة بالمفرزة الأمنية المتكاملة ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في منطقة العمليات. وقد دخل النظام حيز التشغيل الكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بيئة العمل الصعبة تؤثر على توفير الدعم. وأعاقت الأمطار الغزيرة توفير الدعم للبعثة في بعض المناطق، ولا سيما في براو، وقوز بيضا، وكوكو أنغارانا، وهي مناطق سيظل من المتعذر الوصول إليها عن طريق البر حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر على الأقل. وإضافة إلى ذلك، تسببت الخلافات المتعلقة بتسديد الضرائب من جانب المقاولين في تأخيرات في نشر المواد اللازمة المطلوبة لبناء المرافق المدنية التابعة للبعثة.

## سادسا - السلامة والأمن

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الأمن على مستوى المرحلة الرابعة في شمال وشرق تشاد، والمرحلة الثالثة في نجامينا والمناطق الجنوبية. وإلى أن يتم نشر قوة البعثة بصورة كاملة مع وحدات التمكين التي تتيح لها العمل بكامل طاقتها، سيظل من الصعب التخفيف من المخاطر الأمنية في منطقة العمليات بأسرها، وخاصة في مناطق الحدود. وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال المرحلة الأمنية الرابعة سارية في منطقة عمليات البعثة.

## سابعا - ملاحظات وتوصيات

٥٠ - جاء موسم الأمطار بفترة راحة اشتدت الحاجة إليها من دورة المواجهات بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية وحكومة تشاد، وعرقل أنشطة قطاع الطرق. وزود المفرزة الأمنية الناشئة والبعثة، وعلى وجه الخصوص قوتها الجديدة، بفترة من الترسخ لتعزيز قدرتها على دعم الجهود الإنسانية.

٥١ - وبعد خطة العمل الاستراتيجية المبينة في تقريرى السابق، أحرزت البعثة تقدماً مطرداً، وإن كان محدوداً، نحو تحقيق المعايير الرئيسية. فبناء قواعد العمليات المتقدمة ومواصلة نشر قوة البعثة، فضلاً عن تعزيز قدراتها المتعلقة بالاضطلاع بالحملة تمكّن البعثة تدريجياً من توفير الأمن في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وإضافة إلى ذلك، أدى تحسن التنسيق فيما بين المفزة والشرطة الوطنية والدرك إلى تعزيز الإجراءات الأمنية. وهذه الجهود، وما يكملها من برامج توطيد السلام التي أحسن تزامنها التي يضطلع بها مجتمع الأنشطة الإنسانية والإنمائية، يمكن أن تؤدي إلى العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية.

٥٢ - ومع ذلك، فكما ذكر سابقاً، يشكل استمرار العمل من جانب حكومة تشاد وشركائها عنصراً أساسياً لتحقيق معايير انسحاب البعثة، بما في ذلك، العودة المطردة للاجئين والمشردين. وعلى وجه التحديد سيكون من اللازم أن تقدم الحكومة وشركاؤها بتعزيز القدرة الوطنية بالنسبة لحماية المدنيين، ومعالجة أسباب النزاع المسلح في شرق تشاد والمنطقة دون الإقليمية بما في ذلك التوترات بين السودان وتشاد، والقتال بين المتمردين والقوات الحكومية في تشاد ودارفور، والمصادر المحلية للنزاع بين الجماعات الإثنية.

٥٣ - ومما يؤسف له، أن جهود السلام الإقليمية ما زالت معطلة كنتيجة لاستمرار التوترات بين تشاد والسودان. ولم يجتمع فريق دكاكارت للاتصال منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في حين أن التزام الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو لم يتحقق. وما زال استمرار العداء بين تشاد والسودان يحبط محاولات حل النزاع في دارفور وشرق تشاد مما يؤدي إلى تفاقم حمة السكان المدنيين في كلتا المنطقتين. ويجب على الأطراف، ومعهم الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي، إعادة تنشيط جهود السلام الهادفة. وفي هذا الشأن، فإن ما قرره حكومة تشاد من نقل مخيم أورى كاسوني للاجئين من موقعه، إذا ما نفذ بطريقة تؤدي إلى نزع سلاح المخيم، يمكن أن يساعد في بناء الثقة بين السودان وتشاد.

٥٤ - ومع ذلك فكما أكدت سابقاً، يتوقف سلام المنطقة واستقرارها في الأجل الطويل أساساً على حل النزاعات الداخلية السائدة في كل من السودان وتشاد. وفي هذا الخصوص، من المشجع أن حكومة تشاد والمعارضة السياسية قد قامت بإنشاء هيئة انتخابية مستقلة للإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهي شرط مسبق أساسي لإجراء عملية انتخابية ناجحة ومعقولة في تشاد. ومع ذلك يلزم إحراز مزيد من التقدم بشأن الجوانب الأخرى لاتفاق ١٣ آب/أغسطس بما في ذلك إصلاحات الحكم الحيوية بالنسبة لتحسين الشفافية. وسير العمل في المؤسسات الإدارية والقضائية والعسكرية. وعلاوة على ذلك ما زال غياب محلية شاملة للمصالحة الوطنية يحد من فرص تحقيق الاستقرار في تشاد.



ومن الضروري أن تتخلى جماعات المعارضة المسلحة التشادية عن تمسكها بالحل العسكري وأن تشرك في عملية سياسية ذات مغزى مع حكومة تشاد. وأنا أشجع الدول الأعضاء على دعم الأطراف التشادية من أجل تحقيق التقدم في هذه المجالات.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث عنف في جميع أنحاء منطقة العمليات، مما أثر على الأفراد المدنيين، وموظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدات الإنسانية. وما زالت تشاد تعاني من انتشار الأسلحة والتراعات القبلية والتوترات الحدودية التي تؤدي إلى تعقد البيئة الأمنية والاجتماعية. وفي الوقت الذي تقوم فيه البعثة وشركاؤها المعنيون باتخاذ تدابير لتحسين الحالة على الصعيد المحلي، من الضروري أن تضاعف حكومة تشاد من جهودها الرامية إلى معالجة مصادر انعدام الأمن، بما في ذلك الأسباب الجذرية للتراعات بين الإثنيات وانتشار الأسلحة.

٥٦ - وما زال تعزيز المفرزة المتكاملة الأمنية وما يتصل بذلك من قدرة حكومة تشاد على بسط سيادة القانون، يشكّلان شرطا مسبقا رئيسيا لتملك الوطني للهيكل الأمني في شرق تشاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير نحو تزويد المفرزة بالمعدات لتوفير الأمن والحماية في المخيمات وما حولها، في الوقت الذي أعدت فيه الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة، والجهات المانحة، والسلطات الوطنية دعما أوسع نطاقا لبناء قدرات في القطاع القضائي وقطاع السجن وتزويدهما بالدعم التقني. وسيكون من الضروري استمرار الدعم الدولي من أجل نجاح المفرزة وبرامج سيادة القانون. وفي هذا الشأن، يشجعني التعهدات السخية التي أعلنتها الدول الأعضاء والشركاء الدوليون في اجتماع المانحين الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأنا أدعو الآخرين إلى التبرع للصندوق الاستئماني لكي يتسنى تلبية كامل الاحتياجات من الموارد الضرورية لدعم المفرزة وبرامج سيادة القانون في عام ٢٠١٠. وستواصل الأمم المتحدة الاعتماد على اهتمام المجتمع الدولي بعمليات المفرزة وغير ذلك من جوانب التقدم في شرق تشاد.

٥٧ - وبالرغم من أن قوة البعثة ستعزز بوصول القوات الجديدة والوحدات التمكينية في الشهر القادم، يتوقف تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة وتنفيذ ولاية البعثة على نحو فعال، على النشر الكامل في المواعيد المحددة لجميع القوات والوحدات التمكينية. وللأسف لم تتلق الأمانة العامة بعد تبرعات معلنه لعدد ١١ من طائرات الهليكوبتر العسكرية الـ ١٨ المتعددة الغرض التي وردت تفاصيلها في احتياجات القوة. ويتطلب المفهوم العسكري للعمليات أن تمتلك البعثة قدرة على الاضطلاع بالحمولات لإبراز القوة، والتي تشكل طائرات الهليكوبتر

القادرة على تنفيذ العمليات في جميع أحوال الطقس نهارا وليلا، عنصرا حيويا. وأنا أحث الدول الأعضاء على أن تفعل كل ما بوسعها ملء هذه الثغرات.

٥٨ - وختاما، أود أن أشكر فيكتور انغيلو، ممثلي الخاص، وجميع الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة، والموظفين المدنيين التابعين للبعثة لالتزامهم وتفانيهم المتواصلين في أداء واجبهم. كما أوجه الشكر إلى فريق الأمم المتحدة القطري لمجموعة العاملين في الأنشطة الإنسانية جميعهم الذين يعملون دون كلل لإعطاء الأمل للسكان الضعفاء في شرق تشاد. وأخيرا أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد الشرطة، فضلا عن المانحين للصندوق الاستئماني للبعثة لمساهماتهم القيمة في إحلال الاستقرار والأمن في شرق تشاد، وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

## قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون			ضباط الاتصال	البلد
	المجموع	عدد القوات	ضباط الأركان		
صفر	١١٧	١١٦	١	صفر	الاتحاد الروسي
١١	صفر	صفر	صفر	صفر	الأردن
صفر	١٣	صفر	١٣	صفر	إثيوبيا
صفر	٥	صفر	٥	صفر	إسبانيا
صفر	٦٣	٦٣	صفر	صفر	ألبانيا
صفر	٤١٣	٤٠٢	١١	صفر	أيرلندا
صفر	٥	صفر	٥	صفر	باكستان
صفر	٣	صفر	صفر	٣	البرازيل
٥	صفر	صفر	صفر	صفر	البرتغال
صفر	٧	صفر	٥	٢	بنغلاديش
٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر	بنن
١٧	صفر	صفر	صفر	صفر	بوركينافاسو
٩	صفر	صفر	صفر	صفر	بوروندي
صفر	٣١٢	٣١٠	٢	صفر	بولندا
صفر	١	صفر	صفر	١	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢	صفر	صفر	صفر	صفر	تركيا
٨	٤٢٦	٤١٩	٧	صفر	توغو
صفر	٤	صفر	٣	١	تونس
٣	صفر	صفر	صفر	صفر	الجمهورية العربية الليبية
١٠	١	صفر	صفر	١	رواندا
١٢	١٣	صفر	١١	٢	السنغال
٢	صفر	صفر	صفر	صفر	السويد
صفر	١	صفر	صفر	١	غابون
صفر	٢٢٠	٢٠٢	١٧	١	غانا
٣	صفر	صفر	صفر	صفر	غينيا
١٧	٣٠٧	٣٠١	٦	صفر	فرنسا
صفر	٧٤	٧٢	٢	صفر	فنلندا

الشرطة المدنية	الأفراد العسكريون				البلد
	المجموع	عدد القوات	ضباط الأركان	ضباط الاتصال	
١٢	صفر	صفر	صفر	صفر	الكاميرون
صفر	١٧	١٥	٢	صفر	كرواتيا
٣٧	صفر	صفر	صفر	صفر	كوت ديفوار
صفر	٤	صفر	٤	صفر	كينيا
٧	صفر	صفر	صفر	صفر	مالي
١٧	صفر	صفر	صفر	صفر	مدغشقر
١٦	٣	صفر	١	٢	مصر
صفر	٥	صفر	٥	صفر	ملاوي
صفر	٤	صفر	٤	صفر	ناميبيا
صفر	١٧٣	١٧٠	٣	صفر	النرويج
صفر	١٥٠	١٤٧	٣	صفر	النمسا
صفر	٣٠٣	٢٨٥	١٧	١	نيبال
١٢	صفر	صفر	صفر	صفر	النيجر
صفر	١٧	صفر	١٥	٢	نيجيريا
صفر	٢	صفر	٢	صفر	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٢	٢	صفر	صفر	٢	اليمن
٢٤٩	٢ ٦٦٥	٢ ٥٠٢	١٤٤	١٩	المجموع

